NAMECO

الشركة الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة م.ع.م

صفحة (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـريـر مجلـس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام :

يسر مجلس الإدارة أن يرحب بهيئتكم العامة الموقرة أجمل ترحيب في هذا الاجتماع للاطلاع على التقرير الإجمالي للسنوات الأربعة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ والذي يتضمن إيجازاً عن وضع شركتم وميزانيتها وحساباتها الختامية . وفيما يلي نورد إيجازا عن أوضاع الشـركة للفترة المذكورة :

BOARD OF DIRECTORS - NMCO - 12/10/2003

أولاً : الوضع الحالي للشركة

لقد بيّنا لكم في آخر تقرير قدمه إليكم مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٨ بأنه تم آنذاك تشغيل جميع مصانع الشركة ما عدا مصنع صهر النحاس ، ولم يكن بالإمكان زيادة الطاقة الإنتاجية بسبب نقص رأس المال العامل وذكرنا أن مجلس الإدارة يبذل جهوداً كبيرة لإيجاد شريك أو شركاء استراتيجيين أو ماليين من أجل زيادة رأس مال الشركة لمواجهة متطلبات التشغيل وأن تلك الجهود لم تثمر عن النتيجة المأمولة .

وفي عام ١٩٩٩استمر مجلس إدارة الشركة في بذل جهوده ، حيث أبـدت إحـدى الشركات الأجنبية رغبتها في الدخول كشريك في مصنع صهر النحاس فقط والذي لـم يتـم تشغيله وتوجت مباحثاتنا مع الشركة المذكورة بتوقيع اتفاقية رسمية ولكن لم نتمكـن مـن تنفيذها لأسباب تعود إلى موقف البنوك الدائنة منها . واصبح الوضع حينئذ علـى النحـو التالي :-

- البنوك مستمرة في رفضها منحنا أية تسهيلات لتوفير رأس المال العامل الـلازم لاستيراد المواد الخام كما ترفض إعطاء الكفالات لدخول المناقصات التي ربمـا تحقق للشركة تشغيلاً جيداً مما عقّد الأمور ووضع الشركة في موقـف صعـب للغاية .
- الشركة أصبحت تعمل بحدود الطاقة التشغيلة التي تسمح بها كميـات المـواد الخام المتوفرة فقط وهي طاقة منخفضة جداً .

- استمرار الشركة بدفع مصاريف ورواتب العاملين فيها وعددهم حوالي ٣٥٠ عاملاً كما كانت تقوم بدفع تكاليف الخدمات الأخرى اللازمة للتشغيل الجزئي للمصانع .
- استمرار محاولات مجلس الإدارة من أجل أيجاد شريك إستراتيجي أو مالي كوسيلة وحيدة لتوفير رأس مال عامل يستخدم لاستيراد المواد الخام وتغطية نفقات تشغيل المصانع لتلبية الطلبيات المختلفة من منتجات الشركة وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها للعقود التي تم الحصول عليها .
- قام البنك العربي وبشكل مفاجئ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٧ م برفع دعوى حقوقية لدى محكمة بداية عمان للحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للشركة لبيعها سداداً لديونه مما تسبب في بداية كارثة حقيقية للشركة بالنظر لانتهاء الآمال بإمكانية تنفيذ العقود المبرمة بين الشركة وكل من شركة الاتصالات الأردنية وهيئة الكهرباء العراقية وغيرهما . والتي بلغت في حينه حوالي (٥) ملاين دينار .

<u>ثانياً : إزاء الوضع المستجد والسابق شرحه أعلاه والمتمثل بما يلي:-</u>

١-عدم إمكانية تشغيل المصانع لعدم توفر المواد الخام اللازمة لتنفيذ العقود المبرمة.

٢- التزام الشركة بدفع رواتب المئات من العاملين فيها علاوة على دفع جميع تكاليف الخدمات والمصاريف الأخرى .

وإزاء الوضع أعلاه فقد اضطر مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرار بإيقاف العمل في كافة المصانع من اجل وقف هذا النزيف المستمر الذي سيؤدي إلى تراكم الخسائر للشركة.

وخلال الفترة منذ عام ٢٠٠١ ولغاية تاريخه استمر مجلس الإدارة ببذل جهود كبيرة من أجل إيجاد شريك يستطيع ضخ سيولة في الشركة تمكنها من إعادة الإنتاج وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج، ونورد فيما يلي إيجازا للأطراف التي تم التباحث معها لهذه الغاية :-

١ – إحدى الشركات المغربية تم تقديمها بواسطة شـــركة أطلـــس للاســـتثمارات المالية بعمان ، وقد قطعت مفاوضاتنا معها مرحلة كبيرة قاربت علـــى إبـــرام اتفاق نهائي إلا أنه ولأسباب لا زلنا نجهلها انسحب هذا الفريق فجـــأة وبـــدون إبداء الأسباب .

٢ – إحدى الشركات الليبية تم تقديمها عن طريق مدير عام بنك الإسكان ولم تثمر المفاوضات معها عن نتيجة .

٣– مجموعة السيد منير الكالوتي واستمرت لأكثر من سبعة شـــهور انتـــهت دون تحقيق أي اتفاق وذلك بسبب عدم موافقة البنك العربي على الشروط المطروحة مـــن قبل المجموعة المذكورة .

٤–عدة جهات أخرى وهم السادة شركة الصائغ وشـــركة نقـــل والســـالم وشـــركة الكهرباء الأردنية وغيرها لم يثمر إلى أية نتائج إيجابية .

لقد بذلت جهود حثيثة وكبيرة أخرى وبصورة متواصلة مع العديد من الجهات مـــن أجل حل يمكن أن ينهض بالشركة من جديد إلا انه وللأسف لم يتحقق ذلك .

وفي عام ٢٠٠٢ وبدعم مشكور من معالي وزير الصناعة والتجارة بدأنا المفاوضات مع وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، التي ابدت رغبتها بداية في المشاركة ثـــم عدّلـــت رغبتها إلى شراء المعدات والآلات العائدة لمصانع الكوابـــل وصـــهر النحـــاس وحبيبـــات البلاستيك وتوصلت لجنة مـــن مجلـــس الإدارة فـــي اجتمـــاع لـــها فـــي بغـــداد بتـــاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٦ م إلى اتفاق مبدئي تم توقيعه مشروطاً بموافقة البنوك الدائنـــة والجـــهات الرسمية في الأردن على مبدأ البيع وبنود الاتفاق الأخرى علماً بأننا قمنا بـــاطلاعكم علـــى ايجاز لهذه المباحثات في الاجتماع السابق لهيئتكم غير العادية.

لقد استغرقت المفاوضات مع البنوك الدائنة مدة طويلة من أجل الوصول إلى اتفـــاق ملائم لتسوية ديوننا القائمة لديها وتوفير رأسمال عامل ليســـتخدم فـــي تشـــغيل المصـــانع المتبقية لدى الشركة بعد عملية البيع ، وبعد حوالي أربعة أشهر تم توقيع إتفاق مبدئي مـــع البنوك الدائنة برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة تم بموجبه الوصول إلى تسوية نهائية

لديون الشركة لدى تلك البنوك ألا أن الوقت كان متأخراً حيث لم نكد نبدأ في إعـداد العقد النهائي لصفقة البيع للعراقيين حتى بدأت تدق طبول الحرب التي وقعت فعلاً بعد ذلـــك كما تعلمون .

أيها الأخوة المساهمين :

ان الميزانيات المقدمة إليكم توضح الوضع المالي للشركة وتعكس ما يلي:

١-تراكم الخسائر السنوية نتيجة للأسباب التالية:-

أ- المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى المســـتمرة التـــي كـــانت ضرورية لمتابعة الأمور اليومية .

ب- الفوائد البنكية المرتفعة التي تتقاضاها البنوك الدائنـــة (باســتثناء البنك الإسلامي الأردني الذي لا يتقاضى فوائد بتكية على الدين المتـــأخر التسديد) .

جـ- الإستهلاكات السنوية التي يتوجب احتسابها على المصانع المتوقفـــة وبالرغم من عدم تشغيلها .

التوصيات :

يوصي مجلس الإدارة بما يلي :-

١-تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن السنوات المالية الأربعة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ .

٢- تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن الميزانيات والحســابات الختاميـــة للســـنوات الأربعة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ .

٣- مناقشة الميزانيات للسنوات المالية الأربعة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ .

٤-إخلاء طرف مجلس الإدارة عن المسئوليات المالية للسنوات موضوع هذا التقرير وذلك على ضوء المعلومات المقدمة للهيئة العامة .

٥- انتخاب مدقق حسابات للشركة للسنة المالية ٢٠٠٣ وتفويض مجلس الإدارة لتحديـــد أتعابه .

وفي الختام يتقدم مجلس الإدارة بوافر الشكر للسادة المساهمين الكرام .

مجلـــس الإدارة